

## الديمقراطية والحكم

إنّ القادة السياسيين، بما يتصوّرون من رؤى وما يضعون من أنظمة وقيم لحكم بلد معين، إنّما يؤدّون دوراً محورياً في تدعيم أسس السلام والتنمية أو في تزكية مظاهر الظلم وإشعال فتيل الصراعات. وبالنظر إلى وجود مسائل كثيرة مطروحة على المحك، غالباً ما تنشأ في مفاوضات السلام منافسة كبيرة لفرض السلطة وتسلم مقاييد الحكم. وتواجه البلدان التي اختبرت شيئاً من الحكم الديمقراطي أو لم تختبره إطلاقاً، تحديات كبيرة. فالأجواء التي تخيم على البلد الخارج من الصراع تحجب عنه فرصة وضع بنى جديدة للحكم وأنظمة متينة "للحكم الرشيد". وفي الحالات التي يتحرّك فيها المجتمع الدولي لبناء الدولة، تتحمل مؤسساته بعض المسؤوليّة حيال المسائل المتعلقة بالديمقراطية والسيادة. وغالباً ما تتوفر خلال هذه الفترة المساعدات الدوليّة، وتتكثف مشاركة المجتمع المدني. وتحظى المرأة بفرصة مؤاتية لها. ووفقاً للإتحاد البرلماني الدولي، فقد تبوّأت البلدان الخارجة من الصراعات، في السنوات الخمس الأخيرة، مراتب بين الدول الثلاثين الأولى في التصنيف العالمي لمشاركة المرأة في البرلمانات الوطنيّة والذي أجراه الإتحاد البرلماني الدولي. وقد نجحت هذه البلدان تحديداً، في استخدام نظام التخصيص النسبي وتخصيص المقاعد لضمان حضور المرأة ومشاركتها في المؤسسات المنشأة حديثاً.

### 1- ما هو الحكم؟

تشير كلمة "حكم" إلى عمليّة صنع القرار وإلى السبل الآيلة إلى تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها. ففي أيّ نظام من الأنظمة، يكون الحكم هو العامل الرئيسي، فضلاً عن عوامل أخرى تؤثر أيضاً في سير العمليّة، وتشتمل على عناصر فاعلة غير حكوميّة، مثل القادة الروحيين أو قادة القبائل، والمجتمع المدني، وأصحاب الأراضي، والاتحادات التجاريّة، والمؤسسات الماليّة، والجهات العسكريّة وجماعات المجتمع المحلي، وهي كلّها تلعب دوراً مهماً. في ما يلي، نورد بعض ما يميّز به نظام الحكم الرشيد:

- قائم على مبدأ الشراكة : تشجيع مشاركة المواطن في صنع القرار على نطاق واسع؛
- توافقي التوجّه : في محاولة للتوصّل إلى قرارات تستند على اتفاق واسع النطاق؛
- شفافاً : منفتحاً حيال ضرورة التدقيق في عمليّات صنع القرار؛
- مستجيباً : يولي حاجات المواطن أذاناً صاغية ويلبّي طلباته؛
- فعالاً وكفوءاً : يؤمّن الخدمات الأساسيّة؛
- وعادلاً وشاملاً : فلا يستثني القطاعات السكانيّة، لا سيّما أكثرها ضعفاً وتهميشاً.

تعنى بعض المؤسسات التعدّدية أو الثنائيّة بتعزيز ما سمّي بالحكم الرشيد في البلدان الخارجة من الصراعات والبلدان النامية. ويحدّد كلّ بلد من هذه البلدان الحكم الرشيد بمفارقة بسيطة عن سواه. وقد وضع كلّ بلد مؤشرات خاصّة به لقياس التقدّم وتقييم التطوّر نحو تحقيق الحكم الرشيد. فالبنك الدولي، على سبيل المثال، حدّد ستّة مؤشرات للحكم الرشيد بهدف "مساعدة البلدان على تبيّن مكامن الضعف لديها تحقيقاً لفعاليّة أكبر في بناء القدرات ووضع استراتيجيّات المساعدة" وهذه المؤشرات كالتالي:

- التصويت والمساءلة؛
- الاستقرار السياسي والقضاء على العنف؛
- فعاليّة الحكم؛
- نوعيّة التنظيم؛

- سيادة القانون؛
- وضبط الفساد.

وتعتبر الأقطاب الدوليّة الفاعلة أنّ "الحكم الرشيد" هو العامل الرئيسي لبناء سلام مستدام وتحقيق تنمية طويلة الأمد. وإنّ إحراز التقدّم في إرساء الحكم الرشيد يبرز كحاجة ملحة لتأمين المساعدة.

وعلى الرغم من التباين الحاصل في التحديدات والمؤشّرات الخاصّة بالحكم الرشيد، إلا أنّ معظم المؤسّسات توافق على أنّ الحكم الرشيد يفترض بذل جهود في سبيل إحلال الديمقراطية وتحقيق اللامركزيّة، واعتماد انتخابات حرّة وعادلة، وسياسات قائمة على مبدأ المشاركة، وإنشاء مجتمع مدني مستقل، وضمان حرّية الصحافة واستقلاليتها، واحترام سيادة القانون. نناقش أدناه كلّ موضوع من هذه المواضيع على حدة.

## 2- ما هي المكونات الرئيسية للحكم الرشيد؟

في البلدان المعنيّة بعمليات السلام، غالبًا ما تأخذ المسائل المتعلقة بالحكم حيّزاً كبيراً من المناقشات؛ ويتمّ تحديداً تناول الطلبات الداعية إلى إحلال الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات وتحديد الأطر الزمنية لعملية الانتقال. وتعالج المناقشات عناصر أخرى ذات الصلة منها تحديد طبيعة المشاركة السياسيّة، والأنظمة الانتخابيّة، ومسائل الشفافيّة، وفصل السلطات، حسب ما جرت مناقشته أدناه.

### إحلال الديمقراطية

إنّ الديمقراطية هي نظام حكم تكون السلطة فيه منوطة بالشعب (السكان)، يمارسها عبر ممثلين له يختارهم عن طريق انتخابات حرّة وعادلة. ولكنّ الديمقراطية لا تعني فقط "أنّ الغالبية تحكم". فهي تحتضن حقوق الأقليات وتحميها وتحترم تعددية الآراء ووجهات النظر. وتضمن حقوق كلّ إنسان بوصفه مواطناً، تترتّب عليه أيضاً مسؤوليّة المشاركة في نظام الحكم.

تتعدّد صيغ الديمقراطية في أنحاء العالم (مثلاً إنتخابيّة، إستشاريّة) وتدور المناقشات لتحديد "مقياس يناسب الجميع" فيما يتعلّق بالديمقراطيّة. أمّا العمليّة التي يلجأ إليها بلد معيّن في محاولة لإحقاق مزيد من الديمقراطية فتعرف بعملية إحلال الديمقراطية. ولترسيخ أسس الديمقراطية الحقيقيّة، يجب أن يحظى كلّ مواطن، سواء كان رجلاً أم امرأة – بحق المشاركة مشاركة كاملة في عملية الحكم (بوصفه مواطناً، ومقترعاً، ومؤيداً، وموظفاً مدنيّاً، وقاضيّاً، ومسؤولاً منتخباً، إلخ).

### إنتخابات حرّة وعادلة

إنّ الانتخابات هي خطوة إجرائيّة يختار بموجبها مواطنو بلد معيّن ممثلهم وقادتهم ويولونهم السلطة. ويجب أن تتعدّد الانتخابات بشكل منتظم كغالبية لتحمّل المسؤولين المنتخبين مسؤولياتهم حيال الشعب. فهم إذا تخاذلوا في مسؤولياتهم تجاه جمهور الناخبين، لا يعاد انتخابهم في الدورة المقبلة. ويجب أن تتعدّد الانتخابات ضمن فترة زمنية ينصّ عليها الدستور أو القانون الأساسي. كي تعتبر الانتخابات حقّاً ديمقراطيّة، يجب أن تكون :

- شاملة : بحيث يتمتع كلّ مواطن بحق أن ينتخب ويُنتخب، من دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي.
- مساوية : يجب أن تتساوى كلّ الأصوات.
- سرّية : يكون الاقتراع سرّياً ممّا يكفل مشاركة المواطنين بلا خوف؛ فالناخب وحده دون سواه يعرف لمن أدلى بصوته.
- مباشرة : يجب أن يكون الناخب قادراً على اختيار قادته من دون وسيط.
- واسعة الخيار : يجب أن يحظى الناخب بفرصة الاختيار بين العديد من المرشحين.

إنّ أوّل بلد ذاتي الحكم منح المرأة حقّ التصويت في الانتخابات كان نيوزيلاندا في العام 1893. أمّا المرأة في الكويت، فما زال حقّ التصويت محجوباً عنها حتّى تاريخه (عام 2004).

### اللامركزيّة

إنّ اللامركزيّة مكوّن يزداد أهميّة في عمليّة إحلال الديمقراطية في أنحاء كثيرة من العالم. وهو عمليّة قوامها نقل السلطة والمسؤوليّة من الحكومة المركزيّة إلى مستويات إقليمية ومحليّة. وتواصل البلدان العمل على تطبيق اللامركزيّة لأسباب مختلفة، بما في ذلك الرغبة في جعل الحكومة أكثر تقبلاً وانفتاحاً وأكثر مسؤوليّة حيال حاجات شعبها، و/أو لمواجهة الضغط الذي تمارسه الجهات المانحة لناحية "تقليص" حجم ميزانية الحكومة المركزيّة.

واللامركزيّة تقوم على مفهوم أنّ الحكومة، بتنوّع مستوياتها، تتمتع بخبرات وقدرات مختلفة لمواجهة المشاكل. فشؤون الدفاع الوطني والسياسة النقديّة مثلاً تسير بشكل أفضل على المستوى الوطني، أمّا السياسات الخاصّة بالمدارس، والأمن المحلي، وبعض الخدمات العامّة، فهي غالباً ما تتحدّد بشكل أفضل على المستوى المحلي، بدعم المجتمع المحلي لها. وتلقى اللامركزيّة انتقادات مفادها أنّها تضعف أجزاء من الدولة تحتاج إلى التدعيم من أجل بناء السلام وإحلال الأمن الشخصي.

واللامركزيّة ثلاثة أنواع : سياسيّة، وإداريّة، وماليّة. اللامركزيّة السياسيّة تفترض انتخاب قادة على المستوى المحلي. واللامركزيّة الإداريّة تتحقّق يكون صنع بعض القرارات الحكوميّة على المستوى المحلي. واللامركزيّة الماليّة تشرك الحكومة الوطنيّة في مسؤوليّة إدارة الميزانية لناحية جمع المداخيل وتحديد المصاريف مع ممثلين عن الحكومة المحليّة.

وعمليّات اللامركزيّة غالباً ما تشتمل على انتخابات على المستوى المحلي. وهي توفّر للمرأة فرصة مهمّة لتشارك في صنع القرار في المجتمع الذي تنتمي إليه. ففي انتخابات رواندا على مستوى القطاع والمناطق في سنة 2001، تمّ اعتماد تقنيّة "الاقتراع الثلاثي" الخاص أدّى إلى انتخاب المرأة لتولّي 27% من مقاعد المجلس في المنطقة. في تلك الانتخابات، اختار كل ناخب مرشّحاً عامّاً واحداً، ومرشّحاً من النساء وآخر من الشباب. وهذا النظام لم يضمن حصول المرأة والشباب على مقاعد لهم فحسب، إنّما فرض أيضاً على جمهور الناخبين التصويت للمرأة. وبهذه الطريقة، جعل برنامج اللامركزيّة في رواندا من انتخاب المرأة أمراً أكثر قبولاً على المستوى الاجتماعيّ.

### سياسات المشاركة والأحزاب السياسيّة

يشير مفهوم "سياسات المشاركة" إلى إشراك كلّ المواطنين في الشؤون السياسيّة وصنع سياسات الدول، ممّا يقتضي قيام علاقة بين الحكومة والمجتمع تحبّب مشاركة المواطنين وتشجّع تعدّد الآراء. وهذا الأمر يمكن دعمه بتقوية الأحزاب السياسيّة وتشجيع مشاركة الجماعات المهمّشة مثل المرأة والشباب، وتدعيم أسس المجتمع المدني (كما هو مبين أدناه).

إنّ حقّ نظم الآراء السياسيّة والتعبير عنها هو مبدأ رئيسي للحكم الرشيد وإحلال الديمقراطية. وتشكّل الأحزاب السياسيّة ركناً أساسياً من أركان النظام السياسي الديمقراطي، وهي مهمّة لأنها توفر بنية تضمن لمن يتشاطرون المعتقدات والاهتمامات نفسها إمكانية المشاركة السياسيّة. وبانضمامهم فيما بينهم، يتمكّن الأفراد ذوي اللانفوذ عادة، من الإدلاء بأصواتهم في العمليّة السياسيّة من خلال دعمهم لحزب سياسي. والأحزاب السياسيّة تؤمّن أيضاً قادة وتؤهلهم لتسلّم زمام الحكم. والديمقراطيّة تقتضي وجود أكثر من حزب رئيسي واحد قابل للبقاء، ضمناً لعدم سيطرة فريق واحد على الحكومة بمفرده، وليكون للناخبين فرصة واسعة للاختيار. هذا المبدأ يعرف بتعدّد الأحزاب. وتكون العضويّة في الأحزاب السياسيّة اختياراً شخصياً.

قد يصعب على المرأة أن تتبوأ مناصب قياديّة ضمن الأحزاب السياسيّة وأن يتمّ اختيارها كمرشّح وذلك لأنّ الأحزاب، في بعض البلدان، تعمل أو تحكم نفسها من دون قوانين خطيّة أو إجراءات شفافة. مثل هذا النقص في الانفتاح يسمح بتكاثر أنظمة المحسوبيّة وانتشار "شبكات أصحاب النفوذ" التي تقصي بفعاليّة المرأة عن مقاعد صنع القرار وعن إدراجها على لوائح المرشّحين.

#### المرأة لازدهار العمل المشترك بين الأحزاب في كمبوديا

يتميّز الحكم في كمبوديا بالعنف السياسي والترهيب؛ وإنّ سيطرة حزب سياسي واحد، وهو حزب الشعب الكمبودي - أدّى إلى غياب التعاون المشترك بين الأحزاب. وقد أسفر نفوذ الحزب الواحد عن عواقب سلبية على صعيد موازنة المرأة للأحزاب تعزيزاً لقضايا نوع الجنس، لا سيّما على المستوى الوطني.

ورغم ذلك، ولمواجهة المضايقات والتهديدات، كانت المرأة الكمبوديّة، ومن خلال المنظمات غير الحكوميّة، في طليعة الساعين إلى بناء الجسور بين القنوت الحزبيّة. وتعتبر منظمة المرأة لأجل الإزدهار، إحدى أكثر المنظمات فعاليّة في هذا المجال، إذ أطلقت، بقيادة بوك ناندا، برنامجاً لا يشجّع المرأة على دخول المجال السياسي ويمكنها من ذلك فحسب، إنّما أيضاً يمدّ الجسور بين الأحزاب المقسّمة على مستوى العامّة. وتندرج ضمن شبكات عملها قضيّة عضويّة المرأة في المجلس من كلّ الجوانب، بما في ذلك الأحزاب السياسيّة الثلاثة الأساسيّة. وتركّز هذه المنظمة على التحدّيات المشتركة التي تواجه المرأة في المجالات السياسيّة بمعزل عن الإيديولوجيات، وهي توفر التدريب المتواصل، وبالتالي بناء المهارات على مرّ الزمن. وتحضيراً لانتخابات مجلس العامّة في عام 2000، دعمت منظمة المرأة لأجل الإزدهار 5,527 مرشّحاً، فأمنت التوجيه في الخطابات العامّة، والمساعدة في تحرير المقالات، والإجابة على الأسئلة التي يطرحها الناخبون، ممثلة التحدّيات الناجمة عن عدم استطياب الرجل مشاركة المرأة له. هذا فضلاً عن الخطط التي أعدتها لإنشاء شبكة على مستوى الوطن، لتمهيد الطريق أمام مشاركة المرأة. ووقّرت أيضاً نموذجاً فعّالاً للتعاون المشترك بين الأحزاب يكون محدوداً على المستويات السياسيّة الأعلى.

في بعض البلدان، اعتمدت الأحزاب السياسيّة معايير داخلية لمشاركة المرأة وذلك لكفالة إدراج عدد من النساء على لوائح المرشّحين. وبعض البلدان الأخرى مثل الأرجنتين وبوستوا وفرنسا تشرّع

الأحزاب السياسيّة فيها مشاركة المرأة. من أهمّ الاستراتيجيات الدفاعيّة للمرأة هي العمل مع الأحزاب السياسيّة للتأكد أنّ برنامج الحزب السياسي، وما يؤيده رسمياً من مبادئ ومواقف، يعكس مواقف الحزب حيال المسائل التي تهتمّ المرأة.

## مشاركة المرأة السياسيّة

تشهد المرأة انخفاضاً في التمثيل في الوظائف المقترع عليها وفي البنى الحكوميّة الرسميّة في جميع أنحاء العالم وذلك لعدد من الأسباب، بما في ذلك مواقف التمييز الاجتماعي ونقص الحاصل في التعليم والتحضير، والحوجز البنيويّة للمشاركة الديمقراطيّة. نورد أدناه بعض التحدّيات الخاصّة – وبعض السبل المساعدة على مواجهتها وتحطّيتها.

تسجيل الناخب والتصويت : إنّ مشاركة المرأة بصفة الناخب في الانتخابات هو تعبير دقيق عن حقوقها كمواطن في بلد ديمقراطي. ولئن كان حقّ التصويت غير منكر عليها رسمياً، إلا أن عقبات مهمّة تعيق مشاركتها بصفة ناخب. نذكر على سبيل المثال أنّه للتسجيل للتصويت، يجب إبراز الوثائق الثبوتية والمواطنيّة. هذا يمكن أن يكون صعباً على المرأة التي لا تملك وثائق باسمها، وتحديداً، في حالات الصراع، عندما تنتشر المرأة داخلياً أو تهجر بلدها وتفقد بالتالي الوثائق الخاصّة بها. وغالباً ما تكون مراكز الاقتراع بعيدة جداً فيتعدّر على المرأة التنقل والسفر بحكم الموانع العرفيّة والتقليديّة. ويمكن ألا تتناسب الساعات المحدّدة للانتخاب مع دوامات المرأة العاملة أو المسؤولة عن رعاية أطفالها. والشاغل الآخر هو مشكلة "التصويت الأسري"، وهو ممارسة تقوم على جرّ الزوج لزوجته إلى حجيرة الاقتراع والقيام عنها بالتصويت، وهذه مشكلة خطيرة في بعض البلدان وتعتبر انتهاكاً واضحاً لحقّ المرأة بالانتخاب في انتخابات حرّة وعادلة.

ويجدر أن تضمّ الإدارة المعنيّة بالانتخابات في أوساطها نساء ورجالاً يراعون الفوارق بين الجنسين، معتمدة سياسات لا تتمّ عن تمييز غير عادل للمرأة. وإذا كانت المرأة لا تملك أوراقاً ثبوتية رسميّة، يمكن التحقق من هويّتها وجدارتها للانتخاب بالاستعانة بمصادقة معارف من قريتها / أو المجتمع الذي تنتمي إليه. ولا بدّ أن يخضع المراقبون الدوليون للانتخابات لتدريب يراعي الفوارق بين الجنسين، فيتمكّنون من رصد التحدّيات التي تواجهها المرأة الناخبة والتصدي لها. ويجب أن تُحدّد الانتخابات في أيام العطلة، أو أن تبقى مراكز الاقتراع مفتوحة لساعات إضافية وأن تكون قريبة أو في مواقع مركزيّة (مثل المدارس والكنائس والجوامع) بحيث يسهل على المواطنين الوصول إليها، بما فيهم المرأة. ويجب أن يشتمل الاقتراع على صور وشعارات للحزب لمساعدة هؤلاء الناخبين غير المتعلّمين (وعدد كبير غير متجانس منهم من النساء).

**تعليم الناخب :** إنّ تعليم الناخب يشتمل على تأمين التدريب بشأن مواضيع مثل آليات الانتخاب (كضرورة أن يكون الاقتراع سرّياً) ومسؤوليّة المنتخب تجاه الناخب. وإنّ المرأة، لا سيّما المرأة الريفيّة، أقلّ حظوة من الرجل في الحصول على موارد التعليم الخاص بالناخب أو على الاعداد لممارسة حقّها الدستوري. ولتنظيم أوّل إنتخابات ديمقراطيّة في جنوب افريقيا سنة 1994، طال مشروع واحد ناجح المرأة الناخبة مستعياً بها كمدرّب ومنظّمات دورات تدريبيّة بشأن التمييز على أساس الجنس، وذلك بهدف تمكين المرأة من التعبير عن شواغلها وطرح الأسئلة من دون مقاطعة الرجل لها.

**التربية المدنية:** إنّ برامج التربية المدنية تشكل فرصة لتدريب المواطن وتوعيته على حقوقه ومسؤولياته والمبادئ الديمقراطية والنظم الدستورية وحسن القيادة. فالتربية المدنية عملية تفوق عملية تعليم الناخب مدة وانتشاراً، تبدأ في المدارس والمجتمعات المحلية قبل تحديد موعد الانتخابات بكثير وتتواصل بعد انعقادها. وتقوم التربية المدنية على المفهوم القائل بأنّ الديمقراطية تحتاج إلى شعب مطلع ومميّز كي تحقّق النجاح. وتوفّر برامج التربية المدنية أيضاً فرصة لمواجهة المواقف والانحيازات التي تعيق مشاركة المرأة في الحكم؛ ويجب أن تركز على حقوق المرأة وقدراتها.

**تمويل الحملات :** إنّ الحملات الانتخابية على المراكز السياسية عملية مكلفة وتستهلك وقتاً. فالتكاليف الأولية تتضمن التكاليف الخاصة بتقديم الطلب، وإقامة مكتب لإدارة الحملة، وحيارة الاعتراف بالاسم، وضمان أمن مرشّح الحزب، وشراء الإعلانات، وتسيير حملات التوعية الخاصة بالناخب، وإيداع مبلغ مالي يخول المرشّح المشاركة في الانتخابات. وتتنوّع السبل التي تضع من خلالها الدول تشريعاتها وتدير عمليات الانتخاب وحملاتها الانتخابية. وفي بعض البلدان، على الأحزاب أن تسيّر حملاتها ضمن وقت محدّد. وفي حالات أخرى، تحدّد القوانين قيمة الميزانية المفردة لحملة الحزب السياسي أو المستوى المسموح به للحملات الإعلامية والإعلانية. أمّا بالنسبة إلى المرأة المرشّحة – لا سيّما المرأة المرشّحة للمرة الأولى – فيمكن أن يشكل رفع مستوى قيمة التمويل الكافي لرفض الانتخاب، تحدياً كبيراً، لا سيّما في حال المنافسة مع رجل صاحب منصب. ولكنّ بعض العوائق يمكن تخطّيبها بالجوء إلى شبكات المستوى الشعبي وإلى المناصرين. ففي إيرلندا الشمالية، كان تحالف نساء إيرلندا الشمالية، يفتقر في الأسابيع الستة الأولى من حملته الانتخابية إلى التمويل، ولكنّ أعضائه تبرّعوا من مالهم الخاص وأمنوا أدوات حملتهم من منازلهم الخاصة (مستعملين صناديق كرتون وأدوات منزلية أخرى).

**الأنظمة الانتخابية:** الأنظمة الانتخابية في العالم على أنواع، إثنان من أكثرها شيوعاً – أي نظام التمثيل النسبي ونظام الغالبية – يمكن أن يحققا اختلافاً كبيراً في النتائج لصالح المرأة المرشّحة.

في أنظمة التمثيل النسبي، يتمّ تقسيم المقاعد بين الأحزاب على أساس نسبة الأصوات الإجمالية التي يفوز بها كلّ حزب (ويشغل مرشّحو لوائح الأحزاب السياسية المناصب). وفي كلّ منطقة متعدّدة الأعضاء، يتمّ انتخاب أكثر من مسؤول واحد. ويعرف التمثيل النسبي بـ "النظام المؤاتي للمرأة" لأنّ المناطق المتعدّدة الأعضاء توفّر للمرأة فرصاً أكبر لانتخابها – مزيداً من المقاعد، وإمكانية أكبر لانتخاب المرأة. إنّ 13 بلداً من أصل 15، ممّن تشهد تمثيلاً نسائياً في البرلمان، هي بلدان اعتمدت نظام التمثيل النسبي. والمشكلة المشتركة الملحوظة في هذه الأنظمة تكمن في إخفاق الأحزاب السياسية غالباً، في كسب ما يكفيها من مقاعد لتحكم بمفردها، فتضطرّ إلى إنشاء حكومات إئتلافية. وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تحالفات واسعة النطاق وصعبة القيادة تواجه عراقيل في الحكم، ولكن يمكن اعتبارها في المقابل مصدر قوة لأنها تكفل تمثيل مجموعات مختلفة في الائتلاف الحكومي.

في أنظمة التمثيل النسبي، أظهرت الأبحاث أن اللوائح المغلقة (التي يحدّد فيها الناخب خياره على أساس انتمائه الحزبي فقط) غالباً ما تفضي، أكثر من اللوائح المفتوحة، إلى انتخاب المرأة المرشّحة، شرط أن تشغل المرأة المرشّحة موضعاً رابعاً على اللوائح المغلقة. في أنظمة اللائحة المفتوحة، يمكن للناخب أن ينتخب أي مرشّح من اللائحة، وهذا أمر جدير بالاهتمام لأنّ الناخب أحياناً يتعمّد تجنّب التصويت للمرأة من بين المرشّحين. فاللوائح المغلقة فعّالة للمرأة في حال وضعتها الأحزاب السياسية في أعالي القائمة الخاصة بالحزب أو بالتناوب مع الرجل باعتماد مبدأ التخطيط (كلّ تقليم

آخر هو لصالح المرأة)، أو نظام لائحة السحاب. وفي جنوب افريقيا، شرّع الكونغرس الوطني الافريقي بأن توضع المرأة على لائحة الحزب بشكل ثلاثي التواتر. في ذلك البلد، تشغل المرأة 32% من مقاعد البرلمان.

في نظام الغالبية يمثل مسؤول واحد فقط كلّ منطقة والشخص الذي يحظى بأكثرية الأصوات يفوز بغير تحفظ بهذا المقعد. وهو نظام أشدّ صعوبة على المرأة المرشحة التي تودّ الفوز بالانتخابات. وفي كونغرس الولايات المتحدة، الذي يعتمد على نظام الغالبية، تشغل المرأة 14% فقط من مقاعده.

الهيئات الإدارية للانتخابات : بعض البلدان أنشأت هيئات إدارية إنتخابية تهدف إلى بثّ مزيد من الثقة العامّة والمشاركة في العملية الإنتخابية. وتختلف ولايات هذه الهيئات، إنّما تتمحور نشاطاتها الرئيسية على ما يلي :

- تعزيز وكفالة الشفافية في الشؤون المالية للأحزاب السياسية.
- استعراض قوانين الانتخاب وتعزيز الممارسات الفضلى.
- تشجيع المشاركة العامّة في الانتخابات وبثّ التوعية بشأن العمليّات والمبادئ الديمقراطية.
- وكفالة المساواة الانتخابية على المستويين الإقليمي والقطاعي – بتعبير آخر، يتمّ تمثيل هوية المجتمعات واهتماماتها.

يمكن أن تلعب هذه الهيئات دوراً رئيسياً في إلقاء الضوء على المسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في الانتخابات، وذلك بتحديد العقبات التي تعيق مشاركة المرأة، والقيام ببرامج تعليمية للناخب وأنشطة إرشادية خاصة بقضايا المرأة.

**التحصيل النسبي:** إنّ إحدى أكثر السبل تقريراً، ولكن إثارة للجدل، لكفالة تمثيل المرأة بين المسؤولين المنتخبين، هي اعتماد مبدأ التحصيل النسبي الذي يخصّص أو يحجز مقاعد للمرأة. ويشعر البعض أنّ التحصيل النسبي غير عادل أو غير ديمقراطي، لأنّه يتطلّب من الناخبين اختيار من قد لا يختارونه أصلاً. ويخشى البعض الآخر من ألا تحظى المرأة التي تشغل منصبها على أساس التحصيل، بالاحترام الواجب لها لأنّها غير منتخبة على أساس الجدارة والمزايا، إنّما على أساس الجنس. ومن جهة أخرى، يحدّد بعض الناس التحصيل لأنّه قادر على تقويم الاستبعاد الحاصل تاريخاً وتذليل العقبات القائمة. ويكفل التحصيل النسبي وصول المرأة إلى مراكز نافذة في الهيئات التشريعية، فلا تعود المرأة معزولة بمفردها. والذين يدعمون التحصيل النسبي يفعلون ذلك أساساً، قناعة منهم بأنّ مشاركة المرأة قيمة وضرورية للحكم الديمقراطي.

هناك أنواع عديدة للتحصيل النسبي : منها نصّت عليها الدساتير، ومنها شرّعتها البرلمانات، ومنها اعتمدها الأحزاب السياسية كتدبير داخليّ. ففي أوغندا مثلاً، يجب أن تشغل امرأة مقعداً من كلّ دائرة برلمانية، وهو نظام يعرف بالمقاعد المحجوزة. وفي العراق، سنة 2004، لم ينصّ القانون الإداري الانتقالي على التحصيل ولكنه حدّد نسبة 25% للتمثيل النسائي هدفاً منشوداً. غالباً ما يتمّ اللجوء إلى التحصيل كتدبير مؤقت أو خاص، مع توقع الاستغناء عنه لدى توفّر إمكانية تمثيل عادل للمرأة من دونه. ولكن، من النادر إزالة التحصيل بعد وضعه، لا بل غالباً ما يتمّ تعزيزه. الاستثناء الوحيد حصل في الدانمرك حيث أنّ الأحزاب السياسية كانت تعتمد على التحصيل لكفالة تمثيل المرأة، أمّا الآن فاعدمت الحاجة إليه. من دون التحصيل، تشغل المرأة في الدانمرك 38% من المقاعد في البرلمان. ومن جهة أخرى، فإنّ إزالة التحصيل يمكن أن ينعكس سلبيّاً على المرأة، كما حصل في

بنغلادش؛ فبعد انقضاء أجل قانون التخصيص في نيسان / إبريل 2001، انخفض عدد النساء في البرلمان من 10% إلى 2% في انتخابات تشرين الأول / أكتوبر 2001. ومن أبرز ما يشهد التخصيص من مشاكل هو عدم الالتزام بقواعده في غالب الأحيان. وخير مثال على ذلك فرنسا حيث يقضي القانون بضرورة تمثيل المرأة بنسبة 50%، في حين أنّ هذا التمثيل على الصعيد الوطني، هو 12% فقط.

بالنسبة إلى الكثيرين من الناشطين في قضايا المرأة، يمثل انتخاب المرأة باستخدام التخصيص نصف المعركة فقط. فالتخصيص يضمن انتخاب المرأة بأعداد كبيرة، لكنّه لا يكفل أن تكون المرأة المنتخبة تراعي الفوراق بين الجنسين أو تستجيب لقضايا المرأة. على المرأة في المجتمع المدني أن تصل بشكل إستباقي إلى المشرّعين من النساء وأن تبني التحالفات لكفالة حصول المرأة على القدر الكافي من الاهتمام بشواغلها. إضافة إلى ذلك، على الناشطين في قضايا المرأة أن يضعوا آليات تجعل المرأة المشرّعة مسؤولة حيال مناصراتها. وعلى المرأة في المجتمع المدني أن تعمل على دعم المرأة المرشحة وإدارة حملاتها لا سيّما لدى تبيين أنّها تراعي قضايا المرأة.

### المجتمع المدني المستقل ووسائل الإعلام

يشير "المجتمع المدني" إلى القطاعات غير الحكوميّة، وعادة إلى القطاعات التي لا تبغي الربح (على الرغم من أنّ بعض تحديدات المجتمع المدني تشتمل على مجتمع الأعمال ومصادر الإعلام). يتضمّن المجتمع المدني المنظّمات غير الحكوميّة مثل الجمعيات الأهليّة، والاتحادات التجاريّة، والجامعات المهنيّة، والجماعات المؤيّدّة والجماعات الدينيّة. وهو يحدّد أيضاً أسس التعامل بين الحكومة والمواطن الفرد. والمجتمع المدني يتّسم بأهميّة بارزة حيال تنمية الديمقراطية لأنّه قادر على تمثيل آراء المواطن، واختيار مسؤولين يتحمّلون مسؤولياتهم تجاه الشعب، ومراقبة المؤسسات الديمقراطيّة (راجع الفصل المتعلق بالمجتمع المدني لمزيد من المعلومات). ومن وجهة نظر الحكم، تتسم القوانين والإجراءات القانونيّة الموضوعية لتسجيل المنظّمات غير الحكوميّة بأهميّة كبرى. ففي بعض الحالات، يكون الإطار القانوني عقبة في وجه قيام منظمة غير حكوميّة مستقلة ويصبح وسيلة لتفرض الحكومة من خلالها سلطتها على المجتمع المدني. وفي حالات أخرى، إذا كانت القوانين غير دقيقة، فهي لا تستطيع حماية الكيانات التي تشكّل المنظّمات غير الحكوميّة وذلك بهدف تحقيق المكسب السياسي.

تملك بعض البلدان محطات راديو وتلفزيون خاضعة لرقابة الدولة، وتستهملها كوسيلة لبث رسائلها ووجهات نظرها. ولكن وسيلة الإعلام المستقلة ركن مهم للحكم الرشيد. لذا يجب أن تحظى جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسيّة بحقّ بثّ المعلومات والأفكار ونشرها بلا خوف من التعرّض للتوقيف أو الضغط من دون وجه حقّ. ومن المهمّ أيضاً قيام صحافة مستقلة حقاً، تشكّل بكلّ الأحزاب، وتلقي الضوء على مكامن الفساد، ولا تكون "الناطق بلسان" فريق دون آخر. وفي الدول الخاضعة للنظام السلطوي، أو التي ما زالت في أولى مراحل الديمقراطيّة، يتزايد استعمال وسائل الانترنت لتشاطر المعلومات. وأسوة بالمجتمع المدني، فإنّ التشريعات التي ترعى وسائل الإعلام وتحمي الإعلام المستقل، مسألة مهمّة للغاية ويجب العمل على تطويرها في أقرب فرصة.

### سيادة القانون

إنّ احترام سيادة القانون ركن رئيسي آخر من أركان الديمقراطية. ومعناه أن الدستور نفسه ومجموعة القوانين نفسها تحكم كلّ إنسان وتحمي حقوقه، مع كفالة المساواة بين كلّ المواطنين. وهذا الأمر يتطلب قيام نظام قضائي مستقل يكون عادلاً وشفافاً ويقي الحكومة من ممارسة سلطة تعسفية.

### نظام الحكم الدستوري والحقوق القانونية

إنّ دستور البلد يشكل قانونه الأساسي الأعلى مقاماً، وإطاره القانوني الشامل. يجب أن يكفل حقوق كلّ المواطنين – نساء ورجالاً – وهو مهمّ لوضع أسس ديمقراطية ثابتة. ونتيجة أهميته المحورية، تمّ إفراد قسم خاص من هذه الدراسة لتناول القضايا الدستورية والحقوق القانونية بشكل موسّع أكثر.

### الاستقلالية القضائية وعد التحيز (النزاهة)

إنّ القضاء هو نظام المحاكم التي تشرف على الإجراءات القانونية وتشكّل الجسم القضائي في الحكومة. ويجب أن تكون المحاكم مستقلة عن سائر أقسام الحكومة. "إنّ القضاء الذي يتعدّد الاعتماد عليه للبتّ في القضايا بنزاهة ودون تحيز، بناء على القانون، وليس على ضغوطات وتأثيرات خارجية، يتشوّه دوره ويقوّض الثقة العامّة بالحكومة".

إنّ المرأة بشكل خاص تواجه تحديات على صعيد النظام القضائي. فبالإضافة إلى القوانين والأنظمة التي تنصّ على التمييز ضدّ المرأة، فإنّ "فساد الإجراءات القانونية وانتشار "شركات أصحاب النفوذ" تجعل المرأة في كثير من القضايا، غير قادرة إطلاقاً على الفوز بالمعارك ذات الطابع القانوني بطريقة شفافة ومنفتحة." ولكنّ المرأة يمكن أن تسهم إيجابياً في النظام القضائي فتمثّل كشاهد وتشهد على كلّ الممارسات الظالمة. وساهمت المرأة القاضي أيضاً، بشكل ملحوظ، في وضع قانون وطني ودولي، لا سيّما فيما يتعلّق بالجرائم الحاصلة على أساس الفوارق الجنسية في الحرب. وفي محكمة العدل الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقاً، وفي كلّ قضية تهدف إلى التصديّ بقوة للجرائم الجنسية (المقترفة بحقّ الرجل والمرأة على حدّ سواء)، كانت المرأة القاضي ماثلة في هيئة المحكمة. (راجع الفصل الخاص بالعدالة الانتقالية).

**القضاء على الفساد:** إنّ الفساد في الحكومة هو إساءة استعمال المقتنيات والأموال العامّة، واستغلال المنصب لتحقيق مكسب شخصي. وهو يشتمل على تصرفات مثل الاختلاس، والغشّ والارتشاء بحجّة الخدمة العامّة. فضلاً عن تقويض التنمية الاقتصادية، فإنّ الفساد يقوّض أيضاً الحكم الرشيد. "الفساد في الانتخابات وفي الهيئات التشريعية يقلّص المساءلة والتمثيل في عمليّة صنع السياسات؛ والفساد في القضاء يقضي على سيادة القانون؛ والفساد في الإدارات العامّة يؤديّ تأمين غير عادل للخدمات. وقد بيّنت دراسات مختلفة أنّ المرأة أقلّ قابليّة للفساد من الرجل. وأظهر البحث الذي أجرته "النساء الساعيات للسلام" أنّ كمبوديا تعاني نقصاً في محاولات القضاء على الفساد ممّا يشكلّ تهديداً رئيسياً للحكم الرشيد، وقد كانت المرأة في طليعة من بذل جهوداً للقضاء على الفساد ضمن المجتمع المدني، وتبيّن أنّ المرأة العاملة في المجال السياسي أقلّ عرضة للفساد من زملائها الرجال.

**حقوق الإنسان:** إنّ حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات الأساسية التي يحقّ لكلّ إنسان أن يتمتع بها. ومن أبرز حقوق الإنسان الحقّ في الحياة والحريّة، حريّة الاعتقاد وحرية التعبير والمساواة أمام القانون. وإنّ احترام حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المرأة، يشكلّ الركن الأساسي لقيام أيّة ديمقراطية. وإنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرعة الأمم المتحدة

أداتان من الأدوات الدولية التي تحدّد حقوق الإنسان الأساسية والدولية (راجع الفصل الخاص بحقوق الإنسان).

إنّ إتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، سنة 1979، تعالج تحديداً الحقوق الانسانية للمرأة. فإنّه من المعترف به، على الصعيد الدولي، أنّ "التمييز ضدّ المرأة، تحت شكل العنف تحديداً، هو من أخطر المشاكل الشائكة في حقوق الإنسان، تتجلى في كلّ مظاهر حقوق الإنسان. ولئن تمّ التصديق على المعاهدات الدولية، ولئن دعت الأنظمة القانونية الوطنية بالحرف الواحد إلى حماية المرأة، فإنّ القوانين العرفيّة، والمواقف الاجتماعيّة، والممارسات الثقافيّة ما زالت تنتهك الحقوق الانسانية للمرأة.

إنّ رصد معايير حقوق الإنسان والدفاع عنها يتطلب من الحكومات، والمؤسسات العسكريّة والأحزاب السياسيّة، وسائر الأقطاب الفاعلة أن تتحمّل مسؤوليّتها. وغالباً ما يلعب المجتمع المدني دوراً مهمّاً في "الحراسة" أو المراقبة، وهذا أمر مهمّ لتعزيز حقوق الإنسان. فالمرأة في مختلف أقطار العالم قد انضوت إلى المنظمات غير الحكوميّة لضبط انتهاكات حقوق الإنسان، وتنقيف المرأة بشأن ما لها من حقوق، وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية (راجع الفصل الخاص بحقوق الإنسان).

### 3- من يصمّم وينفّذ برامج الحكم؟

ولئن كان ينظر للحكم في غالب الأحيان، على أنّه مسؤوليّة السلطات الوطنيّة، إثر انتهاء الصراع، فإنّ عوامل دولية توقّر غالباً غطاء تنشأ في ظلّه بنى وطنيّة جديدة.

ففي تيمور الشرقيّة، (2000) كانت بعثة الأمم المتّحدة مسؤولة عن إقامة دولة جديدة، تكملها أنظمة السلطة التنفيذيّة، والبرلمان، والجهاز القضائي. وفي كمبوديا، (بدءاً من العام 1993)، عهدت إلى السلطة الانتقاليّة للأمم المتّحدة مهمّة إدارة شؤون البلاد بشكل فعّال، في حين كانت السلطات الوطنيّة منشغلة في بناء قدراتها وتطوير كياناتها التشغيليّة، بما في ذلك القطاعين التنفيذيّ والتشريعي. وفي أفغانستان (بدءاً من العام 2001) تحاول بعثة الأمم المتّحدة أن تؤدّي دوراً داعماً للسلطات الحاكمة، التي تتمتع في الواقع بقدرات وموارد تفوق ما تتمتع به الأقطاب المحليّة الفاعلة. ويحدّد مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة ولاية كل بعثة ترسلها الأمم المتّحدة إلى أي بلد.

إضافة إلى الأمم المتّحدة، أصبحت منظمات إقليميّة أخرى مثل منظمة حلف شمالي الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، معنيّة بقضايا الحكم ما بعد انتهاء الصراع، وبالجهود الرامية إلى بناء الأمم، لا سيما في دول البلقان.

إنّ الدول المانحة ووكالاتها الثنائيّة المعنيّة بالتنمية (مثل وكالة الولايات المتّحدة للتنمية الدوليّة، ودائرة المملكة المتّحدة للتنمية الدوليّة، ووكالة التنمية الدوليّة الكنديّة)، غالباً ما تؤدّي، عبر وكالاتها (المنظمات الدولية غير الحكوميّة) دوراً في وضع البرامج الداعمة للديمقراطيّة على الصعيد الوطني وللجهود الرامية إلى تحقيق الحكم الرشيد. وهي تعمل بالتعاون مع مجموعات محلية ودوليّة متنوّعة، من ضمنها المنظمات غير الحكوميّة، ووكالات الإغاثة والتنمية. وإن أولويّاتها تحددها مصالح الدول المانحة والاحتياجات المحليّة (لمزيد من المعلومات حول البلدان المانحة، راجع الفصل الخاص بإعادة الإعمار بعد مرحلة الصراع).

ومنذ أواسط التسعينات، تُبذل جهود إضافية لتعزيز قدرات المجتمع المدني للتمكن من الالتزام بالقضايا السياسية. ففي كمبوديا، كانت وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة (يونيفم) فعالة في تأمين التدريب للمجتمع المدني وتحقيق نمو المنظمات غير الحكومية، وتشجيع عامة الشعب على المشاركة في العمليات السياسية وتعزيز القيم الديمقراطية. وقد تشكلت العديد من المنظمات غير الحكومية خلال هذه الفترة، ولا زالت اليوم في ازدهار مطرد. وبعض الأفراد ممن شاركوا في مبادرات الأمم المتحدة على مستوى المجتمع المدني، خاض الانتخابات ويشغل حالياً مناصب في بنى الحكم على المستوى الوطني الرسمي، مثل البرلمان والحكومة.

في رواندا، قام المجتمع المدني للمرأة المحلية، الممثل بمنظمة Pro-Femmes/Twese Hamwe غير الحكومية، بعملية إستشارية مع الحكومة العاملة على المستوى الوطني، لا سيما مع المرأة المتواجدة في القسمين التنفيذي والتشريعي. ولئن كانت بعض مهام المجتمع المدني قد خضعت لمراقبة الحكومة الوطنية وكانت رهن خياراتها، والعملية الإستشارية غير خالية من المشاكل، فإن النظام يوقر للمجتمع المدني فرصة المشاركة والمساهمة في جميع قضايا الحكم، بما في ذلك إقتراح التشريعات.

#### 4- ما الذي توفره السياسات الدولية لدعم مشاركة المرأة في الحكم الرشيد؟

تتوفر مواثيق دولية عديدة لتسهيل انخراط المرأة في الحكم الرشيد. نورد أدناه ثلاثة أمثلة:

- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966 – 1976). اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليه، وأتاحت فرص الانضمام، سنة 1966، ودخل حيّز النفاذ في عام 1976. أشرف على هذا الميثاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وتنص المادة 3 على أنّ "الدول الأطراف في هذا الميثاق تلتزم بكفالة تساوي الحقوق بين الرجل والمرأة، والتمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عنها في هذا الميثاق".
- **إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (1979 – 1981)**  
اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها ومجال الانضمام إلى عضويتها في عام 1979، ودخلت حيّز النفاذ في عام 1981. ويتمّ الاشراف عليها من قبل لجنة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة تحت رعاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وهي تحدّد أشكال التمييز ضد المرأة كالآتي: "أيّ تمييز، إستبعاد، أو قيد تتعرّض له المرأة على أساس نوع الجنس، فتسبب آثاره أو أهدافه اعتلالاً أو إبطالاً على مستوى الاعتراف والاستمتاع والممارسة لحقوق المرأة، بصرف النظر عن وضعها العائلي، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، في حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أية مجالات أخرى. (راجع ملحقات الدراسة - النص الكامل لإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة).

□ قرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً تحت رقم 1325، نورد تفصيلاً عنه في مقاطع أخرى من هذه الدراسة (راجع الفصل الخاص بالسياسات الدولية والآليات القانونية)، يدعو فيه إلى مشاركة المرأة في صنع القرار، وحلّ الصراعات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وشدّد مجلس الأمن تحديداً، باعتماده القرار 1325 بالإجماع، على "أهميّة المساواة في مشاركة المرأة، وببذل كامل الجهود للحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما، والحاجة إلى تفعيل دورها في صنع القرار فيما يتعلّق بتفادي نشوب الصراعات وحلّها.

## 5- كيف تساهم المرأة في الحكم الرشيد؟

تشير الوقائع والأدلة المستقاة من كافة أنحاء العالم أنّ المرأة في طليعة من يبذل جهوداً لتعزيز الحكم الرشيد في البلدان الخارجة من الصراعات :

- قامت المرأة بتحالفات بين الأحزاب والطوائف والأطراف المتصارعة. وفي رواندا، عقدت المرأة أوّل مؤتمر حزبي مشترك بين الأحزاب في البرلمان. وقد حذا حذوها مشرّعون آخرون وعقدوا مؤتمرات حزبية مماثلة مشتركة بين الأحزاب لمعالجة الشواغل المشتركة (مثل قضايا السكان)، بصرف النظر عن الانتماء الحزبي. وفي كمبوديا والبوسنة، وضعت المرأة آليات مماثلة للوصول إلى خطوط التقسيم التقليدية.
- دعت المرأة في المجتمع المدني والأحزاب السياسيّة إلى انخراط المرأة (والأقليات والشباب والمعوقين) في الحكومات باعتماد وسيلة التخصيص أو أية وسائل أخرى.
- التزمت المرأة في المجتمع المدني مع المرأة العاملة في الحكومة (غالباً في وزارة المرأة وفي البرلمان)، بإقامة علاقة إستشاريّة ومدّ قنوات تواصل المعلومات، للانطلاق من الناشطين على المستوى الشعبي وقادة المجتمع المدني، إلى النساء في موقع السلطة في الحكومة.
- التزمت المرأة مع القادة المنتخبين على المستويين المحلي والوطني بقضايا تنسّم بأهميّة كبرى بالنسبة للمرأة. في رواندا مثلاً، نجحت المرأة في تغيير قانون الإرث وأصبحت تحصل على حصّة إرثيّة. وفي أنحاء أخرى من العالم، دعت المرأة إلى اعتماد مقاربات تراعي الفوارق بين الجنسين على صعيد الإصلاح العقاري، وقوانين التوظيف، وقانون العائلة وغيرها من القضايا.
- إنّ مشاركة المرأة حولت النقاش إلى مواضيع غير مدرجة تقليدياً ضمن "قضايا المرأة". مثلاً، في جنوب أفريقيا، نجحت المرأة بعد زوال الفصل العنصري، في إضفاء طابع الديمقراطية على النقاش الوطني الخاص بالأمن وتصور سياسة الدفاع عبر استشارات واسعة النطاق على صعيد السكان حول مسائل عدم الاستقرار وتحديد الأولويات في المستقبل. وقد اعتمدت جنوب أفريقيا، بمساهمة المرأة، جزئياً، إطار "الأمن الشخصي" بمقابل مقارنة "الأمن العسكري" وحده.

- قادت المرأة جهود المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لإلقاء الضوء على مظاهر سوء الاستعمال. في كمبوديا مثلاً، تقود المرأة الناشطة في المجتمع المدني الجهود الرامية إلى القضاء على الفساد. وفي إسرائيل، تندد الجماعات النسائية الداعية للسلام بسوء استعمال حقوق الإنسان.
- تدلّ الأبحاث أنّ المرأة التي تشغل منصباً إنتخابياً، لا سيّما على المستوى المحلي، تعير اهتماماً لاحتياجات مواطنيها، وتجري استشارات بينهم لصنع القرارات. وهي إذ تعي ربّما أنّها خاضعة للمتحيص عن كُتب، تنخفض لديها نسبة الفساد في تنفيذ مهامها.
- إنّ المرأة - في المجتمع المدني وفي الحكومة - تراقب التطور الحاصل وتواكبه تنفيذاً للمواثيق الدولية التي تحمي المرأة. وقد كانت المرأة في بعض البلدان في طليعة من رفع التقارير الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. وتراقب الجامعة الدولية للمرأة المعنية بالسلام والحرية، عبر موقعها الإلكتروني [www.peacewomen.org](http://www.peacewomen.org) تنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

## 6- اتّخاذ تدابير استراتيجية : ما الذي يمكن أن تقوم به المرأة الساعية إلى بناء السلام؟

- 1- تحفيز المرأة واستشارتها على المستويين الوطني والمحلي، لوضع جدول أعمال مشترك وإطلاق بيان يحدّد موقف المرأة حيال حقوق المرأة والمنظورات في مجمل القضايا. استعمال هذه الأداة للتأثير على الأحزاب الدولية والمحلية ولكفالة إدراج منظورات نوع الجنس في خططهم.
  - إعطاء تعليمات بشأن نوع الجنس في المسائل الرئيسية الناشئة خلال الحملات الإنتخابية لإبراز الأثر الناجم عن السياسات التفضيلية على الرجل والمرأة.
- 2- مقابلة المرأة وتأمين التدريب اللازم لها لتقديم ترشيحها للمناصب السياسية على المستويين المحلي والوطني؛ وتشجيع التزام المرأة بكلّ القضايا؛ وإبراز أهميّة أن تدلي المرأة بصوتها. تعيين مجموعة من النساء تكون قادرة على دخول معترك العمل السياسي على المستوى الوطني، والمساعدة على تعزيز مهارتها، وتأييد مشاركتها.
- 3- الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو التأثير على كلّ الأطراف المطالبة بـ:
  - إدراج المرأة بين قادة الأحزاب؛
  - اعتماد التخصيص الضامن لمشاركة المرأة في الحزب؛
  - وضع جدول أعمال خاص بحقوق المرأة والمساواة.
- 4- الاجتماع بالمسؤولين المنتخبين بما في ذلك اللجنة الانتخابية والتأثير عليهم لضمان إدراج القضايا التي تهّم المرأة في جدول الأعمال. إقامة شراكة مع اللجنة الانتخابية الوطنية في سبيل تحقيق مجموعة من النشاطات منها :
  - وضع برامج تعليمية للناخبات من النساء؛
  - تحديد العقبات التي تعيق مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات؛
  - وتأمين تدريب يراعي الفوارق بين الجنسين للمسؤولين المنتخبين.
- 5- تشجيع المرأة المنتخبة على إنشاء منتدى إستشاري مع المجتمع المدني. الدعوة إلى عقد اجتماعات خاصة بأعضاء الأحزاب والسياسيين من النساء، لخوض المسائل السياسية وتشجيع عقد مؤتمرات حزبية لمعالجة قضايا المرأة في البرلمان.
- 6- التصويت وشرح أهميّة التصويت لسائر النساء؛ القيام بحملات تعليمية للناخب.

- 7- استعراض كلّ القوانين والميزانيات القائمة في البلد ضمن "منظور نوع الجنس" للتأكد من إدراج المرأة وتناول مختلف احتياجاتها. استجداء وجمع منظورات المرأة حول التشريع المقترح، والأولويات الموضوعية ورفع هذه الأفكار إلى السلطات على المستوى الوطني وإلى البلدان المانحة.
- 8- رصد التقدم في تنفيذ وتقوية دعائم القوانين التي ترعى حقوق المرأة. وفي إعداد الدستور، الدعوة إلى إدراج المعايير والمقاييس الدولية حول مساواة المرأة بالرجل.
- 9- استعراض إجراءات الانتخاب والدعوة إلى وضع مبادئ توجيهية وطرق عمل (مثلاً جدارة الناخب وتسجيله، وإجراءات الاقتراع) تجعل الانتخابات أكثر ديمقراطية وأكثر منالاً للمرأة. مراقبة سير الانتخابات.
- 10- الحثّ على تضامن الصحف والمجلات والبرامج الإذاعية في تعليم الناس وإطلاعهم على حقوقهم ومسؤولياتهم ومعالجة قضايا المرأة.